Journal Of the Iraqia University (72-1) April (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

البيع بالتقسيط وأثره على الاقتصاد العراقي في القرن الحادي والعشرين – دراسة فقهية تطبيقية

أ. م. د. عمار عبد الحافظ الكبيسي

ديوان الوقف السني

Installment Sales and Its Impact on the Iraqi Economy in the Twenty-First Century - An Applied Jurisprudential Study

Assistant Professor Dr
Ammar Abdul Hafez Al-Kubaisi
Sunni Endowment Diwan
muhhyaldeen@gmail.com

الملخص

يتناول هذا البحث موضوع "البيع بالتقسيط وأثره على الاقتصاد العراقي: دراسة فقهية تطبيقية" من خلال استعراض مفهوم البيع بالتقسيط وأحكامه الشرعية، إضافة إلى تحليل آثاره الاقتصادية على العراق. يهدف البحث إلى تقديم رؤية متكاملة تجمع بين الفقه الإسلامي والجوانب التطبيقية لظاهرة البيع بالتقسيط في السوق العراقي، وتسليط الضوء على تأثيراته الإيجابية والسلبية على الاقتصاد والمجتمع. ويناقش البحث مفهوم البيع بالتقسيط وأحكامه الشرعية. والأثر الاقتصادي للبيع بالتقسيط في العراق. يُبرز الجوانب الإيجابية لهذه الظاهرة، مثل تعزيز النشاط التجاري ودعم المشاريع الصغيرة، وزيادة الاستهلاك بما يسهم في تحسين مستوى المعيشة. في المقابل، يُناقش الجوانب السلبية.

الكلمات المفتاحية: البيع بالتقسيط، الاقتصاد العراقي، الفقه الإسلامي، أثر اقتصادي، دراسة تطبيقية.

Abstract

This research addresses the topic of "Installment Sales and Their Impact on the Iraqi Economy: A Jurisprudential Applied Study" by exploring the concept of installment sales and their Islamic legal rulings, in addition to analyzing their economic effects on Iraq. The study aims to provide a comprehensive perspective that integrates Islamic jurisprudence with the practical aspects of the installment sales phenomenon in the Iraqi market, shedding light on its positive and negative impacts on the economy and society.The research discusses the concept of installment sales and their jurisprudential rulings, along with their economic implications in Iraq. It highlights the positive aspects of this phenomenon, such as promoting commercial activity, supporting small businesses, and increasing consumption, which contributes to improving living standards. Conversely, it also examines the negative aspects.Keywords: Installment Sales, Iraqi Economy, Islamic Jurisprudence, Economic Impact, Applied Study.

المقدمة

الحمد لله الذي أحل البيع وحرّم الربا، والصلاة والسلام على رسول الله محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه.يشكل البيع بالتقسيط إحدى الظواهر الاقتصادية البارزة في الأسواق المعاصرة، إذ أصبح وسيلة مهمة لتيسير امتلاك السلع والخدمات، لا سيما في ظل الظروف الاقتصادية التي تعاني منها الدول النامية ومنها العراق. ومع تنامي هذه الظاهرة، تبرز الحاجة إلى دراسة أحكامها الشرعية وتحليل آثارها الاقتصادية، خاصة في سياق

الاقتصاد العراقي الذي يواجه تحديات متعددة على المستويين المالي والاجتماعي. ومن هنا، تنبع أهمية هذا البحث في تقديم رؤية تجمع بين التأصيل الفقهي والتحليل الاقتصادي التطبيقي، بما يعزز دور البيع بالتقسيط كأداة اقتصادية فعالة ويحد من تأثيراته السلبية.يهدف هذا البحث إلى تحقيق عدة أهداف، من أبرزها:

١. توضيح مفهوم البيع بالتقسيط وشروطه وأحكامه في ضوء الفقه الإسلامي.

٢. دراسة الجوانب الإيجابية والسلبية للبيع بالتقسيط على الاقتصاد العراقي وتحليل أثره على السوق والمجتمع.

٣. تقديم توصيات عملية لتنظيم البيع بالتقسيط بما ينسجم مع الشريعة الإسلامية ويسهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال استعراض النصوص الفقهية المتعلقة بالبيع بالتقسيط، وتحليلها في سياق الواقع العراقي. كما اعتمد المنهج التطبيقي من خلال تحليل أثر هذه الظاهرة على السوق المحلي.تتوزع خطة البحث على مبحثين رئيسيين: المبحث الأول: يناقش مفهوم البيع بالتقسيط وأحكامه الشرعية، ويشمل مطلبين: مفهومه وأركانه، وأحكامه الشرعية. والمبحث الثاني: يتناول أثر البيع بالتقسيط على الاقتصاد العراقي، ويشمل مطلبين: الجوانب الإيجابية والسلبية لهذه الظاهرة.

المبحث الأول: مفهوم البيع بالتقسيط وأحكامه الشرعية

المطلب الأول: مفهوم البيع بالتقسيط وأركانه

الفرع الأول: تعريف البيع بالتقسيط وأبرز خصائصه البيع بالتقسيط هو عقد بيع يتيح للمشتري الحصول على سلعة أو خدمة مع دفع الثمن على أقساط مؤجلة متفق عليها مسبقًا، غالبًا مع زيادة في الثمن مقارنة بالسعر النقدي. ويُعرَّف اصطلاحًا بأنه: "بيع يتم فيه تسليم المبيع فورًا مع تأجيل دفع الثمن كليًا أو جزئيًا إلى آجال محددة، وغالبًا ما يتضمن زيادة على السعر النقدي مقابل الأجل".(السعدي، أ., ٢٠١٠) ويُعد هذا النوع من البيع من المعاملات المالية الشائعة في العصر الحديث، لما له من دور في تلبية احتياجات الأفراد والشركات في ظل محدودية السيولة النقدية لديهم. وقد أقرَّ الفقه الإسلامي جوازه بشرط التزام الضوابط الشرعية التي تمنع الوقوع في المحظورات، كالتغرير أو الربا.(فرحان, ٢٠١٩b)

أبرز خصائص البيع بالتقسيط:

١. تأجيل السداد: يتم دفع الثمن على دفعات متتالية وفق جدول زمني متفق عليه بين البائع والمشتري.

٢. زيادة السعر: غالبًا ما يتضمن البيع بالتقسيط زيادة في الثمن مقارنة بالسعر النقدي، وهذه الزيادة مشروعة شرعًا إذا تم تحديدها عند العقد وأصبحت جزءًا من الثمن الإجمالي.(التميمي، م., ٢٠١٤)

٣. التزام الطرفين: يتطلب العقد التزامًا واضحًا من البائع بتسليم المبيع، ومن المشتري بالوفاء بأقساط الثمن في أوقاتها المحددة.

٤. التيسير المالي: يوفر البيع بالتقسيط حلاً مناسبًا للأفراد والمؤسسات لتلبية احتياجاتهم دون الحاجة إلى دفع مبالغ كبيرة دفعة واحدة.(الربيعي، ح., ٢٠١٨)وقد استدل الفقهاء على جواز هذا النوع من البيع بالعموم الوارد في قوله تعالى: ﴿وأحل الله البيع وحرّم الربا﴾(البقرة: ٢٧٥) قال القرطبي: هذا من عموم القرآن، والألف واللام للجنس لا للعهد إذ لم يتقدم بيع مذكور يرجع إليه.(القرطبي، أ., ١٩٦٤)

ومن السنة النبوية استدل الفقهاء بعموم الحديث أن النبي ﷺ سئل: أي الكسب أطيب؟ فقال: "عمل الرجل بيده، وكل بيع مبرور".(ابن حنبل، أحمد, ٢٠٠١)

الفرع الثاني: أركان البيع بالتقسيط وشروطه الشرعية

أركان البيع بالتقسيط لا تختلف عن أركان البيع بشكل عام، وهي:

١. العاقدان (البائع والمشتري): يشترط أن يكون كل من البائع والمشتري أهلًا لإجراء العقد، أي بالغين عاقلين، مختارين لا مكرهين.

٢. محل العقد (المبيع والثمن): يجب أن يكون المبيع مباحًا ومنتفعًا به شرعًا، وأن يكون معلومًا عند التعاقد، فلا يجوز بيع ما هو مجهول. أما الثمن فيجب أن يكون معلومًا ومحددًا، سواء أكان مقسطًا أم كاملًا.(فرحان, ٢٠١٩c)

٣. الصيغة (الإيجاب والقبول): يتحقق البيع بالإيجاب من البائع والقبول من المشتري، ويجب أن تكون الصيغة دالة على الرضا.(ابن رشد، م., ١٩٨٨; ابن قدامة، م., ١٩٩٧)

شروط البيع بالتقسيط الشرعية:

١. تحديد الثمن الإجمالي عند العقد: يجب أن يتفق الطرفان على الثمن النهائي للمبيع بما يشمل الأقساط وزيادة الأجل، بحيث لا يكون هناك جهالة قد تفضي إلى نزاع.

٢. ثبات الأقساط وجدولتها: يجب أن تكون الأقساط واضحة ومحددة من حيث القيمة والمدة الزمنية للسداد.(البصري، ط., ٢٠١٩)

٣. الابتعاد عن الربا: يمنع اشتراط أي زيادة على الأقساط المتفق عليها في حال تأخر السداد، لأن ذلك يدخل في باب الربا المحرم.

٤. انتقال الملكية: تُعد السلعة مملوكة للمشتري بمجرد العقد، ولا يجوز للبائع استرجاعها أو التدخل في التصرف بها إلا إذا نص على شرط خاص، كالرهن لضمان السداد.(العاني، خ., ٢٠١٥)واستدل الفقهاء على هذه الشروط من القواعد الفقهية العامة، مثل قاعدة: "الأصل في العقود الصحة ما لم تخالف نصًا أو قاعدة شرعية" ومن الحديث النبوي: "من باع بيعتين في بيعة فله أوكسهما أو الربا".(القرافي، أ., ١٩٩١)البيع بالتقسيط، بما يحمله من خصائص وأركان وشروط، يمثل معاملة شرعية إذا التزم بالضوابط التي تجعله بعيدًا عن المحظورات، ويعد من الوسائل الاقتصادية المهمة لتلبية احتياجات الأفراد والمجتمع. ولذا، فإن تنظيمه وفق الضوابط الشرعية والقانونية يعد ضرورة لتحقيق التوازن بين المصالح الفردية والعامة.

المطلب الثاني: الأحكام الفقهية للبيع بالتقسيط

الفرع الأول: مشروعية البيع بالتقسيط في الفقه الإسلامي وآراء المذاهب

البيع بالتقسيط يعد من المعاملات المشروعة في الفقه الإسلامي إذا توافرت فيه الضوابط الشرعية التي تضمن العدالة والوضوح بين الطرفين. وقد أقر الفقهاء من مختلف المذاهب الإسلامية هذا النوع من البيع استنادًا إلى عموم النصوص الشرعية التي تبيح البيع والتجارة.

أدلة المشروعية:

١. القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿وأحل الله البيع وحرّم الربا﴾(البقرة: ٢٧٥) هذه الآية جاءت بإطلاق مشروعية البيع بجميع أنواعه، ومنها البيع بالتقسيط، ما دام خاليًا من المحظورات الشرعية.(الجصاص، أ. ب., ١٩٨٥)

٢. السنة النبوية: ورد أن النبي ﷺ قال: "من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم "(الحاكم النيسابوري، م., ٢٠١٨) الحديث يُشير إلى جواز التأجيل في المعاملات المالية شريطة الوضوح والاتفاق المسبق.

٣. الإجماع: أجمعت الأمة على جواز البيع المؤجل، والبيع بالتقسيط يدخل ضمن هذا الإجماع إذا التُزم بالشروط الشرعية.(ابن قدامة، م., ١٩٩٧)

آراء المذاهب الفقهية:عند الحنفية: إذا عقد العقد على أنه إلى أجل كذا بكذا وبالنقد بكذا، أو قال إلى شهر بكذا أو إلى شهرين بكذا، فهو فاسد؛ لأنه لم يعاطه على ثمن معلوم، ولنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن شرطين في بيع، وهذا هو تفسير الشرطين في بيع، ومطلق النهي يوجب الفساد في العقود الشرعية، وهذا إذا افترقا على هذا، فإن كان يتراضيان بينهما ولم يتفرقا حتى قاطعه على ثمن معلوم وأتما العقد عليه فهو جائز لأنهما ما افترقا إلا بعد تمام شرط صحة العقد.(السرخسي، م., ١٩٨٢)وعند المالكية: روي عن مالك أنه قال فيمن قال أبيعك هذا الثوب بعشرة نقدًا أو بخمسة عشر إلى أجل: "إذا كان البائع والمبتاع كل واحد منهما إن شاء أن يترك البيع ترك ولا يلزمه، فلا بأس بذلك" ولا يجوز عند مالك إن افترقا على ذلك بالالتزام حتى يفترقا على وجه واحد.(ابن عبد البر، أ., ٢٠٠٠)وعند الشافعية: قال الشافعي: هما وجهان: أحدهما: أن يقول: (قد بعتك هذا العبد بألف نقدًا أو بألفين إلى سنة قد وجب لك بأيهما شئت أنا، وشئت أنت) فهذا بيع الثمن فهو مجهول. والثاني: أن يقول: (قد بعتك عبدي هذا بألف على أن تبيعني دارك بألف فإذا وجب لك عبدي وجبت لي دارك)؛ لأن ما نقص من كل واحد منهما مما باع ازداده فيما اشترى، فالبيع في ذلك مفسوخ ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النجش.(المزني، أ., ٢٠١٩)وعند الحنابلة: إن قال: بعتك هذا العبد بعشرة نقدًا أو بخمسة عشر نسيئة، أو بعشرة مكسرة أو بتسعة صحاحًا، هو باطل،؛ لأنه لم يجزم له ببيع واحد، فأشبه ما لو قال: بعتك هذه أو هذا، ولأن الثمن مجهول فلم يصح كالبيع بالرقم المجهول؛ ولأن أحد العوضين غير معين، ولا معلوم فلم يصح، كما لو قال: (بعتك أحد عبيدي) وقد روي عن طاووس والحكم وحماد أنهم قالوا: لا بأس أن يقول: أبيعك بالنقد بكذا وبالنسيئة بكذا فيذهب على أحدهما، وهذا محمول على أنه جرى بينهما بعدما يجري في العقد، فكأن المشتري قال: أنا آخذه بالنسيئة بكذا، فقال: خذه أو قد رضيت، ونحو ذلك فيكون عقدًا كافيًا وإن لم يوجد ما يقوم مقام الإيجاب أو يدل عليه فلم يصح؛ لأن ما مضى من القول لا يصلح أن يكون إيجابًا لما ذكرناه.(ابن قدامة، م., ١٩٩٧)

إذن، يتفق معظم الفقهاء على مشروعية البيع بالتقسيط، مع ضرورة الالتزام بشروطه الشرعية التي تحمي حقوق الطرفين.

الفرع الثاني: الأحكام المتعلقة بالزيادة على السعر النقدي

من أبرز المسائل الفقهية المرتبطة بالبيع بالتقسيط هي جواز الزيادة في السعر المؤجل مقارنة بالسعر النقدي. وهذه المسألة لها أصولها الشرعية وآراء فقهية متكاملة.

جواز الزيادة في الثمن المؤجل:الفقهاء أجمعوا على أن زيادة الثمن في البيع بالتقسيط مقارنة بالسعر النقدي جائزة شرعًا، بشرط أن تكون هذه الزيادة معلومة ومتفقًا عليها في العقد، وليست ناتجة عن التأخير في السداد. ويستدلون على ذلك بالأدلة التالية:

١. القرآن الكريم: قوله تعالى: ﴿لا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾ (النساء: ٢٩) يُفهم من الآية أن البيع الذي يتم بالتراضي، ويحقق المنفعة للطرفين، مشروع، وهَذِهِ الْآيَةُ، مِنْ قَوَاعِدِ الْمُعَامَلَاتِ، وَأَسَاسِ الْمُعَاوَضَاتِ.(ابن العربي، م., ٢٠٠٣)

٢. السنة النبوية: قول النبي ﷺ : "إنما البيع عن تراضٍ"(ابن حنبل، أحمد, ٢٠٠١) يشير الحديث إلى أن الشرط الأساسي لصحة البيع هو رضا الطرفين، وهو ما يتحقق عند الاتفاق على السعر المؤجل.

شروط جواز الزيادة:

١. تحديد الزيادة مسبقًا: يجب أن تكون الزيادة معروفة عند العقد، بحيث تشملها قيمة الثمن الإجمالي، فلا يجوز تركها غامضة.

٢. عدم اشتراط زيادات أخرى عند التأخر: إذا تم الاتفاق على زيادة بسبب التأخير عن سداد الأقساط، فإن ذلك يُعد من الربا المحرم بالإجماع.

٣. وضوح العقد: يجب أن يوضح العقد جميع التفاصيل المتعلقة بالسعر النقدي والمؤجل لتجنب الغرر والنزاعات.(الشاوي، ق., ٢٠٠٨)

الفرق بين الزيادة المشروعة والربا:الزيادة المشروعة: هي تلك التي تُضاف إلى السعر المؤجل مقابل الأجل، وتكون معلومة منذ البداية. بينما الربا: هو اشتراط زيادة على الأقساط المتفق عليها في حال التأخر عن السداد، وهو محرم لأنه يدخل في باب "ربا النسيئة".(البياتي، ع., ٢٠١٢)

الآراء الفقهية:اتفقت المذاهب الأربعة على جواز الزيادة في السعر المؤجل إذا كانت واضحة ومعلومة. كما اتفق الفقهاء أيضًا على تحريم أي زيادة مشروطة لاحقة على السعر بسبب التأخر في السداد.(الشيرازي، أ., n.d.; الكاساني، أ., ١٩٨٠; عليش م., ١٩٨٤)وإن البيع بالتقسيط من المعاملات المشروعة في الفقه الإسلامي بشرط الالتزام بضوابطه الشرعية، وأهمها تحديد الثمن الإجمالي مسبقًا وتجنب الربا. أما الزيادة على السعر النقدي فهي جائزة إذا كانت معلومة ومتفقًا عليها عند العقد، بما يحقق مصالح الطرفين ويحفظ حقوقهما.

المبحث الثاني: أثر البيع بالتقسيط على الاقتصاد العراقي

المطلب الأول: الجوانب الإيجابية للبيع بالتقسيط في الاقتصاد العراقي

الفرع الأول: دوره في تعزيز النشاط التجاري ودعم المشاريع الصغيرة

البيع بالتقسيط يُعد من الأدوات الاقتصادية المهمة التي تسهم في تحفيز النشاط التجاري، خاصة في الأسواق التي تعاني من ضعف القدرة الشرائية، كما هو الحال في العراق. يساعد البيع بالتقسيط على زيادة حركة البيع والشراء، حيث يتمكن التجار من تسويق سلعهم وخدماتهم بشكل أكثر كفاءة، بينما يحصل المستهلكون على احتياجاتهم مع دفع مبالغ مؤجلة تناسب قدراتهم المالية.(الكاظمي، ع., ٢٠١٦)

تعزيز النشاط التجاري:

١. زيادة المبيعات: يوفر البيع بالتقسيط حلاً مبتكرًا لجذب العملاء الذين لا يستطيعون دفع الثمن نقدًا، مما يؤدي إلى ارتفاع حجم المبيعات وزيادة أرباح التجار.

٢. توسيع قاعدة العملاء: يمنح البيع بالتقسيط الفرصة لشريحة أوسع من العملاء، بما في ذلك ذوي الدخل المحدود، لشراء السلع والخدمات.

٣. استدامة الأسواق: يساعد في الحفاظ على استقرار الأسواق وتقليل الركود الاقتصادي من خلال ضمان استمرار الحركة التجارية.(القيسي، ع., ٢٠١٣)

دعم المشاريع الصغيرة:

١. توفير التمويل غير المباشر: يمثل البيع بالتقسيط خيارًا بديلًا للتمويل التقليدي، مما يسمح للمشاريع الصغيرة بتسويق منتجاتها دون الحاجة إلى الاعتماد على القروض البنكية.

٢. تحفيز ريادة الأعمال: يتيح للتجار الصغار تقديم تسهيلات للعملاء، مما يزيد من قدرتهم على المنافسة في السوق ويشجع على إقامة مشاريع جديدة.(فرحان, ٢٠١٨)

٣. خلق فرص عمل: مع زيادة النشاط التجاري الناتج عن البيع بالتقسيط، تنشأ الحاجة إلى وظائف إضافية في مجالات التسويق، الإدارة، وخدمة العملاء.(التميمي، ز., ٢٠٢١)

الفرع الثاني: تأثيره على رفع مستوى المعيشة وتحفيز الاستهلاك

البيع بالتقسيط يسهم بشكل مباشر في تحسين مستوى معيشة الأفراد، حيث يوفر لهم إمكانية اقتناء السلع والخدمات التي قد لا يتمكنون من شرائها نقدًا، مما يعزز من شعورهم بالرفاه الاقتصادي.(الجبوري، ص.، ٢٠١٦)

رفع مستوى المعيشة:

١. توفير احتياجات الأسر: يساعد البيع بالتقسيط الأسر العراقية، خاصة من ذوي الدخل المحدود، على اقتناء السلع الأساسية مثل الأجهزة الكهربائية، والمركبات، وحتى العقارات.

٢. تعزيز الوصول إلى السلع عالية التكلفة: يمنح الأفراد القدرة على شراء سلع مرتفعة الثمن (كالأثاث والإلكترونيات) من خلال أقساط ميسرة، مما يحسن من جودة الحياة.

٣. تخفيف الضغوط المالية: يتيح للأسر تخطيط نفقاتها بشكل أكثر مرونة دون الحاجة إلى اللجوء إلى القروض بفوائد مرتفعة.(الزبيدي، ح.، ٢٠٠٧)

تحفيز الاستهلاك:

١. زيادة الطلب على السلع والخدمات: يؤدي البيع بالتقسيط إلى تحفيز الاستهلاك، مما ينعكس إيجابًا على حركة السوق ونشاط الاقتصاد.

٢. تعزيز دور القطاعات الاقتصادية المختلفة: يستفيد قطاعا الصناعة والتجارة بشكل خاص من زيادة الطلب الناتجة عن البيع بالتقسيط، ما يحفز الإنتاج ويوفر المزيد من فرص العمل.

٣. تحقيق الدورة الاقتصادية: من خلال تعزيز الإنفاق، يسهم البيع بالتقسيط في تنشيط الدورة الاقتصادية، حيث يؤدي الإنفاق المتزايد إلى تحسين الإيرادات الحكومية عبر الضرائب وتعزيز الاستثمارات.(الحسني، أ.، ٢٠١٣)

البيع بالتقسيط يُعد أداة اقتصادية فعالة لتحقيق التوازن بين مصلحة التجار والمستهلكين. فمن جهة، يعزز النشاط التجاري ويدعم المشاريع الصغيرة، مما يسهم في تنشيط السوق وخلق فرص عمل جديدة. ومن جهة أخرى، يرفع مستوى معيشة الأفراد من خلال توفير السلع والخدمات الضرورية والكمالية بطريقة ميسرة. لذلك، يعتبر البيع بالتقسيط من الحلول الاقتصادية التي تتناسب مع التحديات المالية والاجتماعية التي تواجه العراق.(فرحان، a٢٠١٩)

المطلب الثاني: الجوانب السلبية للبيع بالتقسيط وأثرها على الاقتصاد العراقي وانعكاسها على الأسر

في ظل تزايد الاعتماد على نظام البيع بالتقسيط كوسيلة لاقتناء السلع والخدمات، أضحى تراكم الديون مشكلة ملحة تواجه الكثير من الأفراد والأسر، خاصة في الدول التي تعاني من تحديات اقتصادية مثل العراق. ورغم الإيجابيات المرتبطة بنظام البيع بالتقسيط، مثل تمكين الأفراد من شراء السلع ذات التكلفة العالية دون الحاجة إلى الدفع الفوري، إلا أن تراكم الديون الناتج عنه قد يؤدي إلى أزمات مالية واجتماعية لها تأثيرات عميقة. ومن المشاكل الناتجة عن الديون المتراكمة:

١. **زيادة الأعباء المالية على الأسر:** إن شراء السلع والخدمات بالتقسيط يؤدي غالبًا إلى تراكم الأقساط الشهرية التي تصبح عبئًا ماليًا مستمرًا. ومع تعدد الأقساط المستحقة لعدة جهات، يجد الأفراد والأسر أنفسهم أمام قائمة طويلة من الالتزامات المالية الشهرية التي تستهلك الجزء الأكبر من دخلهم، مما يتركهم عاجزين عن تغطية النفقات الأساسية مثل الطعام، السكن، والرعاية الصحية.(الشريف، م.، ٢٠١٠)

مثال: أسرة تعتمد على دخل شهري ثابت ومحدود قد تواجه صعوبات كبيرة عندما تتجاوز الأقساط الشهرية ٥٠٪ من دخلها، ما يؤدي إلى العجز عن تغطية باقي الاحتياجات الأساسية.(الغراوي، ح.، ٢٠١٨)

٢. **التعرض للإفلاس الشخصي:** عندما يعجز الأفراد عن سداد الأقساط المستحقة، يضطرون غالبًا إلى الاقتراض من جهات أخرى لسداد الالتزامات الحالية، مما يدخلهم في دائرة مفرغة من الاستدانة. هذه الممارسات تؤدي إلى تضخم الديون، ما يزيد من احتمالية الإفلاس الشخصي، خاصة عندما لا تكون هناك خطة مالية واضحة لتسديد الالتزامات.(النقشبندي، ع.، ٢٠٠٩)

نتيجة ذلك: الإفلاس الشخصي يترتب عليه عواقب خطيرة، مثل الحجز على الممتلكات أو تقويض السمعة الائتمانية للأفراد، مما يجعل الحصول على خدمات مالية في المستقبل أكثر صعوبة.

٣. **تأثير الديون على الاستقرار النفسي والاجتماعي**

الأعباء النفسية الناجمة عن الديون المتراكمة تعد واحدة من أخطر الآثار التي يمكن أن تواجه الأفراد والأسر. الضغوط المالية تُضعف الاستقرار النفسي وتزيد من مستويات التوتر والقلق، ما ينعكس بدوره على العلاقات الأسرية.(النجفي، هـ.، ٢٠١١)

انعكاسات اجتماعية:

أ – تصاعد النزاعات بين الأزواج بسبب العجز عن توفير الاحتياجات الأساسية.

ب– تفكك الأسر بسبب الضغط المالي المزمن.

ج – فقدان القدرة على التخطيط للمستقبل نتيجة الانشغال المستمر بتسديد الديون.(الشمري، ج., ٢٠١٧)

٤. **تعطل الأهداف طويلة المدى:** عندما تُستهلك معظم الإيرادات الشهرية في سداد الأقساط، يصبح الادخار أو الاستثمار في أهداف طويلة المدى أمرًا مستحيلًا. وهذا يؤدي إلى عرقلة خطط التعليم العالي للأبناء، أو شراء منزل، أو إنشاء مشاريع صغيرة تُسهم في تحسين المستوى الاقتصادي للأسرة.(فرحان, ٢٠٢٣)

انعكاس هذه المشاكل على الاقتصاد العراقي

١. **ضعف الإنفاق على القطاعات الحيوية:** عندما تستهلك الأقساط الشهرية الحصة الأكبر من دخل الأسر، ينخفض إنفاقها على القطاعات الأخرى الضرورية مثل التعليم، الصحة، والترفيه. هذا الانخفاض يؤثر سلبًا على نمو القطاعات الاقتصادية المرتبطة، مما يؤدي إلى تراجع النشاط الاقتصادي العام. ويقل الطلب على السلع والخدمات غير الأساسية، مما يُضعف قدرة القطاعات الاقتصادية المختلفة على النمو.(الموسوي، ك., ٢٠٢٠)

٢. **زيادة الديون المعدومة:** مع تزايد حالات العجز عن سداد الأقساط، تُصبح العديد من الديون "معدومة"، أي غير قابلة للاسترداد. هذه المشكلة تؤثر مباشرة على المؤسسات التي تقدم خدمات البيع بالتقسيط، خاصة الصغيرة منها، مما يؤدي إلى تعثرها أو حتى إغلاقها. ومن الآثار على القطاع المالي: زيادة الديون المعدومة تُضعف استقرار النظام المالي بشكل عام، حيث تُقلل من ثقة المؤسسات المالية في تقديم قروض جديدة أو تسهيلات للأفراد.(الخطيب، س., ٢٠٠٦)

٣. **تعزيز الفقر وتوسع فجوة الطبقات الاجتماعية:** تؤدي الديون المتراكمة إلى تعزيز دائرة الفقر، حيث يُصبح الأفراد والأسر العاجزون عن سداد ديونهم أكثر عرضة لفقدان ممتلكاتهم أو تقليل مستوى معيشتهم. هذا التراجع يزيد من الفجوة بين الطبقات الاجتماعية، مما يُعمّق الإحساس بعدم المساواة ويُضعف التماسك الاجتماعي.(الدليمي، ز., ٢٠١٥)

أسباب تفاقم المشكلة في العراق

في العراق، تتفاقم مشكلة الديون المتراكمة بسبب عدة عوامل:

١. ضعف التثقيف المالي: كثير من الأفراد يفتقرون إلى المهارات الأساسية لإدارة الدخل والتخطيط المالي.

٢. عدم وجود رقابة فعالة على أنظمة البيع بالتقسيط: بعض المؤسسات تقدم برامج تقسيط بشروط غير واضحة أو بفوائد مرتفعة، مما يزيد من العبء المالي على الأفراد.

٣. الأوضاع الاقتصادية غير المستقرة: البطالة وتذبذب الدخل يجعلان الوفاء بالالتزامات المالية أكثر صعوبة.

٤. غياب سياسات حماية المستهلك: لا توجد آليات واضحة لحماية الأسر من الوقوع في فخ الديون بسبب ممارسات تجارية غير عادلة.(الكاظمي، أ., ٢٠١٣) وخلاصة القول: إن مشاكل الديون المتراكمة تمثل تحديًا مزدوجًا للأفراد والمجتمع على حد سواء. فهي تؤثر على استقرار الأسر وعلى الأداء الاقتصادي العام للدولة. وفي حالة العراق، تتطلب هذه المشكلة حلولًا متكاملة تشمل التثقيف المالي، التنظيم القانوني، ودعم الأسر المتعثرة ماليًا. من خلال معالجة هذه القضية بشكل شامل، يمكن تحقيق توازن بين الاستفادة من البيع بالتقسيط ومنع التورط في أزمات ديون خانقة.

المطلب الثالث: أثره على استقرار السوق المالي والاقتصادي

البيع بالتقسيط، إذا لم يكن منظّمًا بشكل جيد، قد يهدد استقرار السوق المالي والاقتصادي، خاصة في ظل غياب أنظمة رقابية فعالة ومحدودية الوعي المالي لدى المستهلكين.

الأثر السلبي على استقرار السوق المالي:

١. **زيادة مخاطر التعثر المالي:** يؤدي ارتفاع عدد المتعثرين في سداد الأقساط إلى خسائر كبيرة للمؤسسات التجارية والمصرفية، مما يضعف استقرار النظام المالي.

٢. **تفاقم ظاهرة الديون المعدومة:** مع ارتفاع عدد الأشخاص غير القادرين على السداد، تعاني الأسواق من ظاهرة "الديون المعدومة"، التي تؤدي إلى توقف المؤسسات عن تقديم خدماتها أو تقليصها.(فرحان, ٢٠٢١)

٣. **ارتفاع معدلات التضخم:** يؤدي الاعتماد المفرط على البيع بالتقسيط إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات بشكل مصطنع، مما قد يرفع الأسعار في السوق المحلي دون وجود قوة شرائية حقيقية مستدامة.(الدرويش، خ., ٢٠٢١; السعدون، ع., ٢٠٢٢)

الأثر السلبي على الاقتصاد العراقي:

١. **زعزعة الاستقرار الاقتصادي:** يؤدي التعثر في سداد الأقساط إلى تقليل الثقة بين المؤسسات المالية والمستهلكين، مما ينعكس سلبًا على أداء السوق.

٢. **انخفاض الاستثمارات طويلة الأجل:** تنخفض رغبة المستثمرين في الدخول إلى الأسواق التي تعاني من اختلالات ناتجة عن تراكم الديون وتعثر السداد.

٣. **انتشار الاقتصاد غير المنظم:** في حال عدم وجود تشريعات قوية تنظم البيع بالتقسيط، قد تزداد الممارسات غير القانونية، مما يؤدي إلى فوضى اقتصادية تُضعف المؤسسات النظامية.(العبيدي، ح., ٢٠١٥)

وعلى الرغم من المنافع التي يوفرها البيع بالتقسيط، فإنه يفرض تحديات كبيرة على الأسر والاقتصاد إذا لم يتم تنظيمه بشكل جيد. تراكم الديون وتأثيرها السلبي على الأسر يهدد استقرارها المالي والاجتماعي، في حين أن التعثر في السداد يعرض السوق المالي والاقتصاد العراقي لمخاطر كبيرة. ومن هنا، تبرز الحاجة إلى وجود سياسات وتشريعات تُنظم هذه الممارسات وتضمن حماية المستهلكين والمؤسسات على حد سواء، بما يحقق التوازن المطلوب بين تسهيل المعاملات التجارية وحماية الاستقرار الاقتصادي.

الخاتمة

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا البحث حول "البيع بالتقسيط وأثره على الاقتصاد العراقي: دراسة فقهية تطبيقية"، والذي حاولنا فيه تسليط الضوء على أحد المواضيع التي تجمع بين الأبعاد الفقهية والاقتصادية، لما لهذا النوع من البيع من تأثير مباشر على حياة الأفراد واستقرار الأسواق.

خلص البحث إلى عدد من النتائج المهمة، أبرزها:

١. من الناحية الفقهية: البيع بالتقسيط مشروع في الفقه الإسلامي إذا توفرت شروطه الشرعية والتزم أطراف العقد بالضوابط التي تمنع وقوع الغرر أو الربا. ومن أبرز هذه الضوابط ضرورة تحديد السعر الكلي، وضمان رضا الأطراف، وتجنب الشروط المفسدة للعقد.

٢. من الناحية الاقتصادية: يشكل البيع بالتقسيط أداة فعالة لتحفيز النشاط التجاري وزيادة الطلب على السلع والخدمات، مما يعزز حركة السوق. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي إلى مشاكل اقتصادية، مثل تراكم الديون على الأفراد وزعزعة استقرار الأسواق إذا لم يتم تنظيمه بصورة صحيحة.

٣. في السياق العراقي، تبرز أهمية البيع بالتقسيط كوسيلة لتيسير اقتناء السلع الأساسية في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، ولكنه قد يتحول إلى عبء إذا لم تُراعَ الضوابط الشرعية والاقتصادية المناسبة.

وانطلاقًا من هذه النتائج، يوصي البحث بما يلي:

١. تطوير إطار قانوني واضح: يجب على الجهات التشريعية في العراق وضع قوانين تنظم عملية البيع بالتقسيط، بما يضمن حقوق الأطراف ويحد من إساءة الاستخدام.

٢. تعزيز التوعية الشرعية والاقتصادية: ينبغي تنظيم برامج توعوية للتجار والمستهلكين حول أحكام البيع بالتقسيط وآثاره الاقتصادية، لتجنب الوقوع في الأخطاء الشرعية أو الأزمات المالية.

٣. إجراء رقابة مالية فعالة: ضرورة مراقبة الجهات التي تقدم البيع بالتقسيط، سواء كانت شركات أو أفرادًا، لضمان التزامها بالمعايير الشرعية والقانونية.

٤. إجراء المزيد من الدراسات التطبيقية: تشجيع الباحثين على دراسة أثر البيع بالتقسيط في قطاعات اقتصادية أخرى، مثل الإسكان والتعليم، لتوسيع نطاق الفائدة.

المصادر والمراجع

بعد القرآن العظيم

ابن العربي، م .(2003) .أحكام القرآن (الطبعة الثالثة) .دار الكتب العلمية.

ابن حنبل، أحمد .(2001) .مسند الإمام أحمد بن حنبل (تحقيق: ش. الأرنؤوط وآخرون) .مؤسسة الرسالة.

ابن رشد، م .(1988) .المقدمات الممهدات .دار الغرب الإسلامي.

ابن عبد البر، أ .(2000) .الاستذكار (تحقيق: س. م. عطا، م. ع. معوض) .دار الكتب العلمية.
ابن قدامة، م .(1997) .المغني (الطبعة الثالثة) .دار عالم الكتب.
البصري، ط .(2019) .أحكام البيع بالتقسيط: بين النظرية والتطبيق .دار الفاروق.
البياتي، ع .(2012) .البيع بالتقسيط: دراسة تحليلية مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون العراقي (الطبعة الثانية) .دار النخبة.
التميمي، ز .(2021) .أثر البيع بالتقسيط على التنمية الاقتصادية في العراق .مكتبة السنهوري.
التميمي، م .(2014) .أحكام البيع بالتقسيط في الفقه الإسلامي والقانون المدني العراقي (الطبعة الثانية) .مكتبة السنهوري.
الجبوري، ص .(2016) .التشريعات المتعلقة بالبيع بالتقسيط في العراق (الطبعة الثانية) .مكتبة الرائد.
الجصاص، أ. ب .(1985) .أحكام القرآن (مراجعة: م. ص. القمحاوي) .دار إحياء التراث العربي.
الحاكم النيسابوري، م .(2018) .المستدرك على الصحيحين (تحقيق: ع. مرشد وآخرون) .دار الرسالة العالمية.
الحسني، أ .(2013) .البيع بالتقسيط وأثره على التجارة في العراق: دراسة فقهية مقارنة .دار الوراق.
الخطيب، س .(2006) .البيع بالتقسيط وأحكامه في الفقه الإسلامي .دار الحكمة.
الدرويش، خ .(2021) .البيع بالتقسيط: رؤية معاصرة وتأثيراته الاقتصادية (الطبعة الثالثة) .مكتبة النهضة.
الدليمي، ز .(2015) .مشكلات البيع بالتقسيط وأثرها على الاقتصاد الوطني (الطبعة الثانية) .مكتبة السنهوري.
الربيعي، ح .(2018) .العلاقة بين المؤجر والمستأجر في البيع بالتقسيط (الطبعة الثالثة) .دار الحكمة.
الزبيدي، ح .(2007) .البيع بالتقسيط وأحكامه في الشريعة الإسلامية .مكتبة دار العلم.
السرخسي، م .(1982) .المبسوط .مطبعة السعادة.
السعدون، ع .(2022) .البيع بالتقسيط وأثره على الاقتصاد الوطني (الطبعة الثانية) .مكتبة الرائد.
السعدي، أ .(2010) .البيع بالتقسيط: دراسة فقهية مقارنة .دار النهضة العربية.
الشاوي، ق .(2008) .البيع بالتقسيط في ضوء التشريعات العراقية .مكتبة بغداد.
الشريف، م .(2010) .العلاقة بين الفقه الإسلامي والنشاط الاقتصادي في بيع التقسيط .مكتبة بغداد القانونية.
الشمري، ج .(2017) .بيع التقسيط وأثره على المستهلكين والتجار في العراق .دار الفاروق.
الشيرازي، أ .(n.d.) .المهذب في فقه الإمام الشافعي .دار الكتب العلمية.
العاني، خ .(2015) .بيع التقسيط في الفقه الإسلامي وأثره الاقتصادي .مكتبة الرائد.
العبيدي، ح .(2015) .أحكام البيع بالتقسيط في الفقه والقانون .مكتبة السنهوري.
الغراوي، ح .(2018) .مشكلات تطبيق البيع بالتقسيط في الاقتصاد العراقي (الطبعة الثالثة) .مكتبة الرشيد.
القرافي، أ .(1991) .أنوار البروق في أنواء الفروق .عالم الكتب.
القرطبي، أ .(1964) .الجامع لأحكام القرآن (تحقيق: أ. البردوني وإ. أطفيش) .دار الكتب المصرية.
القيسي، ع .(2013) .البيع بالتقسيط وأثره على النشاط التجاري في العراق (الطبعة الثانية) .مكتبة المعارف.
الكاساني، أ .(1980) .بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع (الطبعة الثانية) .مطبعة الجمالية.
الكاظمي، أ .(2013) .التشريعات الخاصة بالبيع بالتقسيط وأثرها على الاقتصاد العراقي .مكتبة النهضة.
الكاظمي، ع .(2016) .البيع بالتقسيط وأثره على التجارة والاقتصاد: رؤية فقهية تطبيقية .دار الرشيد.
المزني، أ .(2019) .المختصر من علم الشافعي ومن معنى قوله .دار مدارج.
الموسوي، ك .(2020) .بيع التقسيط: دراسة فقهية تطبيقية (الطبعة الثالثة) .مكتبة الرائد.
النجفي، ه .(2011) .أثر البيع بالتقسيط على النشاط التجاري في العراق .مكتبة النهضة.
النقشبندي، ع .(2009) .البيع بالتقسيط في التشريع العراقي (الطبعة الثانية) .مكتبة العراق.
عليش م .(1984) .منح الجليل شرح مختصر خليل .دار الفكر.
فرحان, Prof. Dr. I. M. F. ا. ع. م .(2018). Preventive Medicine Between the Quran And the the Bible-Prevention of obesity as a model. *Journal of The Iraqi University*, *42*(3).

فرحان, Prof. Dr. I. M. F. ا. ع. م. (2019a). The translation of the divine books, its history, its goals, its judgment. *Islamic Sciences Journal*, *42*.

فرحان, Prof. Dr. I. M. F. ا. ع. م. (2019b). Values of citizenship in the perception of Islam and Christianity-the value of justice and equality as a model. *Journal of Al Imam Al-Adham University College*, *28 part 2*.

فرحان, Prof. Dr. I. M. F. ا. ع. م. (2019c). تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على سلامة اللغة العربية دراسة تطبيقية على عينة من مستخدمي موقع (فيسبوك) للفترة من ٢٠١٨/١٢/٢٥ ولغاية ٢٠١٩/١/١٥. *Midad Al-Adab Refereed Journal*, *1*(عدد خاص بالمؤتمرات للعام الدراسي ٢٠١٨).

فرحان, Prof. Dr. I. M. F. ا. ع. م. (2021). The positive effect of communication on coexistence with other religions-displacement as a model A field applied study on a group of Iraqi citizens. *Journal of Al Imam Al-Adham University College*, *ملحق ٣٤ المؤتمر الدولي عدد ١٥*.

فرحان, Prof. Dr. I. M. F. ا. ع. م. (2023). A Contrastive Study of Sarah, Ibrahim Al-Khalil's wife (peace be upon them) Her Character and Status in the Old Testament and the Holy Qur'an. *Research and Islamic Studies Journal*, *74*(74).